الثورة ALTHAWRAH
Monday : 1 Moharam 1435 -3 November - Jssue No. 17882

حكومة الوفاق ترسم مساراً جديداً للتنمية والشراكة مع المانحين

أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حكومة الوفاق تعمل حاليا على رسم مسار للتنمية يقف على اقتصاد يسير في اتجاهين تحقيق نمو اقتصادي بمستويات عالية وشاملة ومستدامة وبعائدات مرتفعة، واستثمارات واسعة في البنية التحتية على أن يترافق كل ذلك مع نمو مماثل في الرأسمال الاجتماعي.

وأشارت إلى انه من الضروري توزيع فرص مثل هذا النمو على فئات الشعب الواقعة في أسفل السلم من خلال اتخاذ كل ما يلزم من خطوات وإجراءات تعزز وتؤكد دور الدولة من خلال بناء الدولة والتخفيف من الفقر وتحقيق الأهداف الكلية لبرنامج الاستقرار والتنمية.

عبدالله الخولاني

المعونات الخارجية ركزت الثروة في جيوب قلة وفاقمت من حدة التفاوت في مستوى الدخول بين المواطنين

أولويات

وطبقا لسياسة الشراكة الوطنية في الجمهورية اليمنية المعدة من قبل وزارة التخطيط فإن تحقيق ذلك لن يتم إلا من خلال تحقيق الأولويات الأربع والمتمثلة في استكمال عملية الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي وتحقيق الاستقرار الأمني و تعزيز حكم القانون وتلبية الاحتجاجات العاجلة الإنسانية والمادية وأيضا تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

امتنان

وتشعر الحكومة اليمنية بالامتنان إزاء الدعم المقدم من شركاء التنمية في الخارج (سواءً على المستوى الثنائي والمتعدد وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية) وتأمل في استمرار تقديمهم لهذا الدعم لتمكين اليمن من تحقيق اهدافها في تعزيز بناء الدولة والتخفيف من الفقر, وبحسب بيانات صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقاعدة بيانات المساعدات التنموية بلغ متوسط مبلغ المساعدات المقدمة من شركاء التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي 550.6 مليون دولار أميركي سنوياً. كما حدث خلال السنوات الأخيرة تحول هام في تركيبة ومكونات هذه المساعدة من حيث القروض والمنح حيث يصل مكون القروض من المساعدات.

المعونات في السابق

لعبت المساعدات الخارجية دوراً هاماً في تقدم اليمن خلال سنوات العقد الماضي وستستمر في دورها هذا في السنوات القادمة غير أن ثمة هواجس على صلة بهذه المساعدات الخارجية وهي أنها على الرغم من تدفق الموارد الخارجية ومشاركتها في جهود اليمن التنموية خلال السنوات إلا أن البلد لم يتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل للمكاسب الناجمة عن المعونة، فمستوى التفاوت بين ما تحقق فعلاً وما كان يمكن له أن يتحقق يفضل موارد المعونة الخارجية واسعاً إلى حد كبير وثمة اعتراف عام بأنها أياً كانت حوافز النمو التي أوجدتها اليمن في الماضي إلا أن الاستثمارات ظلت أعجز من أن تؤثر بصورة جوهرية على زيادة إنتاجية الاقتصاد والتخفيف من الفقر كما أن القدرة التنفيذية لحشد موارد المعونة لم تزداد زيادة ملحوظة ولا تزال القدرة المؤسسية في العديد من المجالات غير كافية ولا ملائمة للاستجابة للمطالب والتحديات المستمرة في الارتفاع.

تركز الثروة

ومن منظور الحكومة الوطنية فليس هناك حرج في القول أن المعونة قد حققت نجاحات في عدد من المجالات كبناء الهياكل والبنى التحتية المادية والاجتماعية كالطرق ومرافق الخدمات الصحية ومياه الشرب والتعليم غير أنها وعلى الرغم من حجم ونطاق المعونة التي تلقتها اليمن خلال سنوات العقد الماضي لم يطرأ تحسن مماثل على الحياة العامة بل إذا ما ذهبنا في سياق التصورات العامة الشائعة فإن المعونات في معظم الحالات قد أدت إلى تركز الثروة في جيوب معينة بل وفاقمت من حدة التفاوت في مستوى الدخل بين الناس ومن هنا فقد أصبح لزاماً إجراء تقييم مستقل عن أداء المعونة في اليمن لبيان مواطن الخطاء بموضوعية وتجرد واقتراح توصيات للمرحلة القادمة من أجل تنفيذ البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية والخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر.

وجهة نظر المانحين

وترى الاستراتيجية الوطنية للشراكة الوطنية أن المانحين يشكون من غياب ملكية ومؤسسة برامج ومشاريع التنمية من قبل الحكومة ولاسيما تلك التي مولها المانحون وضعف مستوى القيادة والتوجيه من قبل الحكومة وعلى وجه الخصوص في تحديد أولويات الإنفاق وكذلك في تحمل المسؤولية المطلوبة في تصميم وإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع وكذا غياب الواقعية في عملية التخطيط وإعداد الموازنات التي تتم بصورة غير مناسبة وتتبع مقاربة من أعلى إلى أسفل من دون إشراك قوي لأصحاب المصلحة الفعليين التي تشمل المؤسسات المحلية والفئات المجتمعية والمستفيدين في إعداد البرامج وتنفيذها وضعف أنظمة إدارة المالية العامة والمشتريات وضعف الإشراف والرقابة على البرامج وبما يؤدي في المقابل إلى ضعف مستوى المساءلة والشفافية وتسرب الموارد وسوء استخدامها.

وجهة نظر الجهات الوطنية

ووفقا للاستراتيجية فإن هناك إشكاليات عبرت عنها الجهات الوطنية المتلقية للمساعدات ومنها عدم توافق وانسجام الأولويات بين المتلقي للمساعدة والجهات المانحة وكذلك ثمة عدد كبير من البرامج والمشاريع لا تزال تخضع لقيادة الجهات المانحة بدلاً من المتلقي للعون وتدرك الجهات الوطنية مع ذلك أن جذور هذه الإشكالية قد تكون في الحقيقة كامنة في القدرات المحدودة لمشاركة هذه الجهات مما يتيح لهيمنة المانحين فمثلا تعاني معظم المشاريع من التمديد في الفترة الزمنية للتنفيذ والتكلفة بسبب ضعف أنظمة التخطيط وإدارة المشاريع التي يجب أن تتضمن تنفيذ مراجعة وتقييم نشط وفعال عند صياغة المشاريع وتنفيذها والإشراف عليها كما جرى في حالات كثير التغاضي وعدم الانتباه إلى جوانب الاستدامة والتشغيل والصيانة للمشاريع وبصورة بارزة وواضحة للعيان وأيضا في ظل غياب التقييم والتقدير المناسب فإن المعونة الأجنبية قد تركزت غالباً من مجموعة واسعة من المشاريع الصغيرة والتي ربما كانت غير ضرورية أو حتى غير مرغوبة من المنظور الطويل الأجل للبلد وهذا أدى إلى التوسع في عدد المشاريع بصورة أدت إلى تشتتها وازدواجيتها.

الخبرات الأجنبية

وتوضح انه في مجال المساعدات الفنية هناك اتجاه يساهم في الاعتماد المبالغ فيه على الخبرات الأجنبية بدلاً من الاستفادة من القدرات الفنية المحلية من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية كما إن المساعدات الفنية خصوصاً عندما تأتي عبر قروض وليس عن طريق منح تخلف أعباء ضخمة على المتلقي ولا تزال اليمن تفتقر إلى الآلية المناسبة والكافية لتقييم النواحي التكنولوجية للمساعدات الأجنبية

ولاسيما المساعدات الرأسمالية منها وكذلك اتسمت عملية صرف المعونة التي تعهدت بها الجهات المانحة بالبطء وربما ساهم ضعف القدرات المؤسسية في البلد في هذه الظاهرة كما جرى ضخ مبالغ لا يستهان بها من المعونة الأجنبية عبر مختلف المنظمات غير الحكومية وهذا يعني أنه قد تم ضخها خارج أنظمة الحكومة ولم تقيد في خزانتها وغالبا ما تسير طرق التشغيل للمنظمات غير الحكومية بالتوازي مع طرق وأساليب التشغيل الحكومية.

وقالت: إن موارد المعونة المتاحة للحكومة اليمنية لم يتم التعبير عنها وعكسها بصورة كاملة في الموازنة وعادة يقوم المانحون بتحويل مبالغ مالية مباشرة إلى حسابات المشاريع دون إشعار الوزارات أو الإدارات المعنية في الحكومة، وقد نجمت عن ذلك صعوبة في تحديث السجلات لضمان الشفافية والمساءلة في مثل تلك العمليات.

وبمرور السنوات ارتفعت حصة اليمن من الديون الأجنبية المتأخرة وكذلك التزاماتها لخدمة هذه الديون نتيجة لاستخدام القروض الأجنبية. ومع أن هذه القروض هي امتيازية في طبيعتها وتتضمن درجة عالية من مقومات المنح إلا أنها لا تزال تشكل عبئاً متزايداً على الخزانة العامة للدولة كما أن هناك فجوة هامة حضارية فيما بين المؤسسات المانحة والمؤسسات الوطنية في البلد.

سياسة وطنية للمعونة

افتقرت حكومة الجمهورية اليمنية في الماضي إلى أنظمة وخطوط توجيهية واضحة تساعدها على حشد المساعدات الخارجية وإدارة مواردها مما فاقم من حدة هذه المشكلة وبتصديقها على إعلان باريس حول فعالية المعونة وعلى شراكة بوسان للتعاون التنموي الفعال فقد التزمت اليمن بزيادة فعالية المساعدات التي تتلقاها من خلال إيجاد الاستراتيجية الوطنية للشراكة بهدف إيجاد أساس قوي للتحسين والتطوير من جانب الحكومة وشركاء التنمية وذلك لأن زيادة فعالية التكلفة هو على وجه الخصوص على صلة بتحسين مستوى تقديم الخدمات للمواطن اليمني وبتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية والخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر.

رأي اقتصادي

أهمية صناعة الإنشاءات تنموياً

د.أحمد إسماعيل البواب

على الرغم من أن صناعة الإنشاءات اليمنية قد حققت نمواً متزايداً في المساهمة بالناتج المحلي إلا أن قسماً كبيراً من البنية التحتية لا يزال مؤجلاً نتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية، بالإضافة إلى أن مشاريع القطاع العام تشهد تراجعاً ملحوظاً ومشاريع القطاع الخاص مقتصرة على النشاط العقاري مما يبرز أهمية صناعة الإنشاءات التي تعتبر من أصعب العمليات وخطوة لا بد منها لتعزيز الاقتصاد الوطني ورفع الكفاءة التنافسية ومن المتوقع أن تشهد صناعة الإنشاءات في اليمن نمواً ملحوظاً عما كان عليه الحال خلال الأعوام 2011 و2012 و2013م، حيث ستستمر حكومة بلادنا في الإنفاق الانتقائي على مشاريع البنية التحتية الأساسية في الوقت الذي سوف يواصل فيه المستثمرون بالقطاع الخاص في بناء المدن السكنية والفلل والمراكز التجارية والفنادق والشاليهات كما أن قطاع الإنشاءات يعتبر من أهم العوامل الأساسية والمحفزة للنمو التصاعدي الذي تشهده صناعة الدهانات وأصبحت بينهما علاقة وثيقة تربط صناعة الإنشاءات بصناعة الدهانات ولمصلحة النمو والتنمية كما أن صناعة الإنشاءات اليمنية أصبحت أكثر ميلاً للائتمان المصرفي الإسلامي والتقليدي ويتوقع أن يشهد الائتمان المصرفي المزيد من الارتفاع خلال الفترة القادمة نظراً لتزايد الطلب على هذا الائتمان جراء موجة الانتعاش الذي سيكون ملموساً في النشاطات الإنشائية، بالإضافة إلى التحسن المحسوس بالمركز المالي لحكومة بلادنا خلال هذه الفترة والفترة القادمة والاستقرار والابتعاد عن المماحكات مما أدى وسيؤدي إلى عدم مواجهة المقاولين والمتعهدين لأية مشاكل تتعلق بتأخير دفعاتهم المستحقة، وبالتالي تحفيز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على منح المزيد من التسهيلات الائتمانية والاقراضية وبمساهمة أكبر لدعم صناعة الإنشاءات والمقاولات خصوصاً المشاريع الاستراتيجية والمتوسطة والصغيرة.

Email ahmed albawab @ hotmail.com